

نموذج من مناقضات الانظمة العربية

الوفاق أو الخلاف - حول نقطة واحدة: من يضع الثورة الفلسطينية في جيبه؟

واصبح النظام السوري هو - مفتاح الاستسلام - لان الثمن المطلوب هو القضاء على الثورة الفلسطينية المسلحة ، واعتبار ان قضية فلسطين هي « قضية لاجئين » يخضعون لوصاية حكام دمشق .

الاهداف « اللبنانية » للمشروع الفيدرالي

وفي ربيع العام الحالي ، سربت مصادر اجنبية ان مشروع الدولة الاتحادية الكونفدرالية ، التي تضم سوريا والاردن ولبنان ، يتطلب تحقيق الاهداف الاساسية التالية :

- 1- المحافظة على النظام القائم في لبنان مع تطوير جزئي لا يمس الجوهر كما جاء في الوثيقة الدستورية (الاسد - فرنجية) .
- 2- اطمئنان - المسيحيين - ، خصوصا الموارنة منهم ، الى مستقبلهم ومصيرهم بمعزل عن شبح « اليسار المسلم » .
- 3- عدم انتهاء « الحرب الاهلية » بهزيمة ل - الموارنة - .

انتخاب رئيس جمهورية جديد خلفا لفرنجة يماشي « الفريق الاخر » - الحركة الوطنية - في حدود الوثيقة الدستورية .

اطمئنان حزب الكتائب الى صحة وسلامة دوره كمحارب اساسي ووحيد عن « الجانب المسيحي » والتعامل معه على هذا الاساس .

وقد نقل سفير دولة اجنبية الى احد الزعماء السياسيين اللبنانيين هذه المعلومات في شهر نيسان الماضي ، وهي تتفق تماما مع مضمون الخط الاميركي - السعودي الذي تولى النظام السوري مهمة تنفيذه الى جانب تنفيذ الهدف الاول وهو ضرب الثورة الفلسطينية .

وكان النظام السعودي يجزل العطاء للنظام السوري او يخفض عطاياه وفقا لمدى الفاعلية والجهد من جانب حكام دمشق في تحقيق المهام المطلوبة .

والشعار السعودي « طالما ان الصراع بين اليمن واليسار في لبنان فنحن مع اليمن » وجد مجاله في التطبيق وتزايد نشاط اصحابه منذ

محاولات انشاء - الجيش الاسلامي - في لبنان وتحركات الملحق العسكري السعودي في بيروت ، ان خط النسوية الاستسلامية في المنطقة يقتضي حصول النظام السوري على حصته في هذه النسوية حتى تتكسر نهائيا . هذا هو المنطق السعودي .

واذا رفضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ان - تضحي - بجهة الرفض الفلسطينية وتذعن للوصاية السورية فيجب ان يتصدى لها النظام السوري لتجميعها . ويصبح هذا التجميع هو جواز المرور الى مائدة التسوية .

ازمة السادات

ولكن الرئيس المصري انور السادات لا يرحب بخلق - ظروف مواتية - للنظام السوري من شأنها ان تكسبه اوراقا اكثر في لعبة التسوية وقد تتيج له زيادة حصته في هذه التسوية ، خاصة وان السادات لم تعد لديه اوراق يلعب بها . لقد سبق وقدم كل التنازلات المطلوبة بحيث لم يعد عنده شيء اخر يقدمه كتنازل جديد . بقي امامه ان يظل الاميركيون على قناعة بأن دوره « الزعامي » او « القيادي » في العالم العربي لم ينته .

ولكن هذه - الزعامة - انتقلت الى السعودية ، والاخيرة تدرك « اهمية » النظام السوري كمفتاح للاستسلام وخاصة بحكم الموقع الجغرافي لسوريا الذي يساعد حكامها على القيام بمهمتهم في ضرب الثورة الفلسطينية ومن هنا تبدو ازمة السادات التي عبر عنها في خطابه يوم ٢٣ تموز . فقد بذل جهدا كبيرا لكي يكرر في خطابه - موجها الحديث الى اميركا والسعودية - ان « الحرب تبدأ من مصر والسلام يبدأ من مصر » وان مصر هي قائدة العالم العربي ولا شيء يمكن ان يتحقق بدونها .

وكانت تجربة مريرة للسادات في الاجتماع الاخير للجامعة العربية . فقد حاول اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، في بدايات الاجتماع ، ان يعبر عن قلق النظام المصري ازاء ممارسات النظام السوري في لبنان ، ولكن

على « استقرار » العملاء وانظمة الردة . فحاول ان يبرهن على كفاءته في اداء هذه المهمة ليرفع مكانته لدى الاميركيين والسعوديين . فقام بتدخل عسكري سريع في السودان لحماية نظام حكم نميري . ولكن ، حتى هذا - الانجاز - افسدته السعودية .

وادرك الرئيس المصري ، بعد فوات الوقت ، ان جعفر نميري لم يكن - مرغوبا فيه - بالدرجة التي تصورها . والسبب هو ان الاميركيين والسعوديين ساءطون على النظم الضعيفة التي لا تستطيع ان تكون حائلا دون انتشار المد اليساري في اوساط الجماهير . فمثل هذه الانظمة ليست - عنصر استقرار - يكفل حماية

سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي صادر حقه في التعبير ونحاه جانبا لكي يلعب ، هو ، الدور الاول في توجيه دفة القرارات . وكان الوزير السعودي هو صاحب مشروع القرار الداعي الى - المصالحة - بين الفلسطينيين والنظام السوري وتجاهل الاحتلال السوري لاراضي اللبنانية .

ومشكلة السادات هي انه كان يتمنى ان يضع الثورة الفلسطينية في جيبه على مائدة المفاوضات القادمة بعد انتخابات الرئاسة الاميركية ليساوم بها من اجل الحصول على قطعة اخرى من الارض في سيناء ومن اجل تأكيد « رعايته » امام الاميركيين . ولكن الحطة السعودية - السورية تريد ان تجعل من الثورة الفلسطينية مجرد جهاز تابع ضعيف طلق بمكاتب الاستخبارات على نط - الصاعقة - .

ولذلك حاول السادات في خطاب ٢٣ تموز ان يثبت لحكام السعودية انه لا يقبل دور المنفذ الدليل لكل ما يريدونه . فرغم انه ابدى ترحيبه الشديد باجتماع المصالحة بينه وبين النظام السوري تحت رعاية السعودية - حتى يطوي صفحة اتفاقية سيناء - الا انه شعر بأنه مبعثد تماما عن المشاركة في صنع قرار التسوية في المنطقة وان دوره قد تقلص وانكمش كثيرا في هذا المضمار .

تابع وليس شريكا

كذلك شعر السادات ان السعودية تتعمد ارباكه اقتصاديا حتى يظل في موقف الضعيف المحتاج الى العون المادي فلا يفكر في يوم ما بان - يتمرد - ويعمل لحسابه بعيدا عن الرقابة المحكمة .

ولذلك اضطر الى الشكوى في خطاب يوم ٢٦ تموز بالاسكندرية . ولاول مرة يكشف عن ضيقه ازاء المسلك السعودي عندما طرح مشكلا « الصندوق المالي العربي لمساعدة الاقتصاد المصري » ، فقال ان مبلغ الـ ٢ مليار دولار الذي عرضه هذا الصندوق - لكي تسدده مصر في مدى خمس سنوات فقط - لا يكفي لانعاش - الاقتصاد المصري ، وانه يحتاج الى ١٠ او ١٢ مليار دولار .

وعندما قال السادات ان الموقف في العالم العربي « لا يبشر بالخير » ، كان يعكس خيبة املة ازاء التحالف السعودي - السوري .

والسعودية تصر على ان يكون السادات رهينة في يدها بينما الرئيس المصري كان يتصور « ان تاريخ مصر الذي يمتد لسبعة الاف سنة » وحضارتها العريقة باعتبارها - اقدم دولة في العالم - سوف يؤهلانه ليكون شريكا مع السعودية في - اعادة ترتيب الاوضاع - في المنطقة ، فوجد انه محروم من اي دور الا دور التابع .

ويدرك السادات ان الامبريالية الاميركية ووكيلها الاول في المنطقة - السعودية - حريصان

ولذلك ركز السادات حملته في خطاب ٢٦ تموز بالاسكندرية على - مثيري الاضطرابات - في الحركة الطلابية الذين يستعدون لمواجهة مع السلطة في الاسابيع القادمة ويطالبون بمحاكمته كما قال .

واتهم السادات كلا من القذافي والاتحاد السوفياتي بالتحريض على هذه الاضطرابات . وهاجم الصحف المصرية التي تتحدث عن قصص فساد الحكم والرشوة ، وقال ان الفساد موجود في كل بلدان العالم .

وفي خطابي ٢٣ و ٢٦ تموز لم يذكر السادات اي شيء يدل على انه ما زال يتذكر ان تسعين في المائة من الاراضي المصرية المحتلة نفسها



الملك خالد والسادات والاسد من يوزع الادوار والمهام؟

يخضع للاحتلال الاسرائيلي وحديثه عن منجزات حرب تشرين يؤكد انها كانت آخر الحروب . ومدن منطقة القناة يعاد بناؤها . والسلع الاسرائيلية تمر من قناة السويس بسلام . والمهمات الثلاثة المطروحة هي : شن الحملات على ليبيا ، ودعم حكم نميري ، واحكام القبضة على الشعب المصري .

اما عن الثورة الفلسطينية ولبنان ، فان السادات لم يغير موقفه . ومن يرسل قوات للتدخل العسكري لحماية نظام حكم نميري يقف في نفس المعسكر الذي تقف فيه من يرسل قواته لحماية حكم فرنجية ، مع اضافة الهدف الاكثر اجراما وعدوانية وهو ضرب الثورة الفلسطينية .

والسعودية تقف فوق السادات والاسد ، توزع الادوار والمهمات ولا تقبل بشريك لها في احتلال منصب الوكيل الاول لمصالح الامبريالية الاميركية في الشرق الاوسط .

نكشف بعض التقارير ان السعودية ترسم للنظام السوري الخطوات التنفيذية التي تحقق اهدافا لمؤامرة الاميركية ، الصهيونية ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

ومنذ اواخر عام ١٩٧٣ ، تلعب السعودية دور توثيق علاقات التبعية بين النظام السوري والولايات المتحدة .

ففي اللقاء الذي حدث بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي والملك فيصل بعد حرب تشرين قال الملك للوزير « سألت صديقا سوريا عما اذا كانت سوريا تعارض في زيارة من سعادتكم لها . وقد اجابني بان سوريا ترحب بكم » .

وفور انتهاء هذه المقابلة ، الح عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية على كيسنجر لكي يزور دمشق ، وقال له ان الملك فيصل يعتقد ان سوريا هي « المفتاح للسلام »! وخلال محادثات اخرى بين حكام السعودية وكيسنجر ، قدم هؤلاء الحكام وعودا الى الوزير الاميركي بان « يفعلوا ما يستطيعون لتشجيع المفاوضات وخاصة من جانب سوريا » لان ذلك امر - له اهميته الجوهرية - .

وكانت اولى نتائج الجهود السعودية هي توقيع النظام السوري على اتفاقية « فك الارتباط » مع اسرائيل في الجولان .

غير ان التشدد الاسرائيلي عرقل توقيع النظام السوري على الاتفاقية الثانية - لعك الارتباط - الموازية لاتفاقية سيناء . وكان من الواضح ان اسرائيل تطلب من النظام السوري ثمنا اكبر في مقابل بعض «التعديلات التجميلية» في الجولان ، خاصة بعد ان حصل الاسرائيليون على اتفاقية سيناء وضمنوا عزل مصر عن ساحة الصراع العربي .